دور جوزيف بيلسودسكي في معالجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بولنـــدا (١٩١٨-١٩٢٢)

الاستاذ الدكتور
محمـــود شاكـــر حـــميد
جامعة ذي قار- كلية الآداب

المدرس
زهـــراء رزاق حســـين
جامعة المثنى- كلية التربية الأساسية

دور جوزيف بيلسودسكي في معالجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بولنـــدا (١٩١٨-١٩٢٢)

The role of Joseph Pilsudski in addressing the political, economic and social conditions in Poland (1918-1922)

الاستاذ الدكتور

محمـــود شاكـــر حـــميد

جامعة ذي قار- كلية الآداب

Prof. Dr. Mahmoud Shaker Hamid

University of Thi Qar/ College of Arts

mahmoodShaker@utq.edu.iq

المدرس

زهـــراء رزاق حســـين

جامعة المثنى- كلية التربية الأساسية

Zahraa Razaq Hussein

University of Al-Muthanna

College of Basic Education

Zahraarazaq84@mu.edu.iq

الملخص:

كانت عملية تشكيل الحكومة الوطنية في بولندا عام١٩١٨ ، عملية معقدة وصعبة، أكثر صعوبة بكثير من أي من الدول الأخرى التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى في شرق ووسط اوروبا، وكان الصراع السياسي العنيف بين الأحزاب السياسية أكبر التحديات التي واجهها بيلسودسكي مع تأسيس الحكومة في بولندا، لكن بيلسودسكي تمكن تحقيق التوازن بينها، وتمكن من تجاهل الاختلافات والتناقضات السياسية مع اغلب غرمائه السياسيين، وتبنى مبدأ أن الشعب هو الذي كان عليه أن يلعب دورًا حاسمًا، فكانت تسوية كانون الثاني ١٩١٩، وعقد مجلس النواب، والاعتراف الدولي ببولندا، كلها علامات بارزة على طريق إنشاء حكومة وطنية لبولندا والاعتراف بمكانة بولندا في المجتمع الدولي. لم يقتصر دور بيلسودسكي على تهدئة الأوضاع السياسية وبناء أسس ثابته للدولة البولندية الجديدة، وانما أمتد ليشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي، اللذان ترافق اهتمامه بهما مع الأول، لينجح في إعادة بناء الدولة البولندية بعد ١٢٣ من الاحتلال، ومنع نفسه من أجراء

التحولات الاجتماعية العميقة، وكان مدركًا للصعوبات الناتجة عن ظهور الدولة الجديدة ،خاصة بعد ان أعاقت عملية توحيد الأقسام البولندية الثلاثة وجود مختلف الجنسيات والديانات واللغات في بولندا، لكن بيلسودسكي نجح في أداء ادواره ببراعة.

كلمات مفتاحية: جوزيف بيلسودسكي- الأحزاب السياسية- بولندا - إجراءات سياسية- إصلاحات اجتماعية- تطورات اقتصادية.

Abstract

The process of forming the national government in Poland, a complex and difficult process, was much more difficult than any of the other countries that emerged after the First World War in Eastern and Central Europe، The violent political conflict between the political parties was the biggest challenge that Pilsudski faced with the establishment of the government in Poland, but Pilsudski managed to achieve a balance between them, and was able to ignore the political differences and contradictions with most of his political opponents, He adopted the principle that it was the people who had to play a decisive role. The January 1919 Compromise, the convening of the Chamber of Deputies, and the international recognition of Poland were all milestones on the road to establishing a national government for Poland and recognizing Poland's place in the international community.

His role was not limited to calming the political situation and building firm foundations for the new Polish state, but rather extended to include the economic and social aspect, which his interest in them accompanied with the first, to succeed in rebuilding the Polish state after ١٢٣ occupation, and prevented himself from making deep social transformations, and he was aware of the difficulties resulting from the emergence of the new state, especially after the unification process of the three Polish departments hindered the presence of different nationalities, religions and languages in Poland, but Pilsudski succeeded in performing his roles brilliantly.

Keywords: Josef Pilsudski – political parties – Poland – political measures – social reforms – economic developments

المقدمـــة:

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وسقوط الإمبراطوريات النمساوية المجرية والألمانية والروسية ، حدثت تغييرات سياسية في وسط وشرق أوروبا وتم إنشاء العديد من الدول القومية، بما في ذلك جمهورية بولندا، واستعادة الحرية بعد ١٢٣ عامًا من الاسر كان حدثا غير عادي للبولنديين، لا عجب أنهم كانوا "مخمورين بالحرية"، هكذا وصف بيلسودسكي حالة مواطنيه: " إننا نتمتع تمامًا بالحقوق المستعادة عندما نتذكر سنوات المعاناة والقهر التي عشناها سابقاً " .

كانت عملية استعادة الاستقلال البولندي في تشرين الثاني ١٩١٨ ، عملية معقدة ضمت ممثلين عن العديد من المنظمات العسكرية البولندية والأحزاب السياسية والجمعيات والمواطنين العاديين، وتبين أن دور بيلسودسكي، كان الزعيم بلا منازع لمعسكر الاستقلال، أذ كانت إنجازات بيلسودسكي خلال الحرب عظيمة جدًا، لا تقدر بثمن، حتى بالنسبة لخصومه السياسيين، لدرجة أنه في خريف عام ١٩١٨ كان يُنظر إليه على أنه رجل العناية الإلهية الذي سيواجه صعوبات إعادة بناء الدولة البولندية، ونتيجة لذلك ، سلمه مجلس الوصاية على الفور، فور عودته من معتقله في المانيا ، السلطة العسكرية في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، ثم السلطة السياسية في ١٤ تشرين الثاني ، كرئيس دولة بصلاحيات واسعة .

حاول بيلسودسكي إرساء دعائم الدولة البولندي التي بعثت من جديد، فسعى منذ وصوله الى تناسي الخلافات السياسية السابقة وجمع كل الفرقاء السياسيين لبناء نظام سياسي يؤمن الانتقال السلمي للسلطة، وبعد ان عمل الى توحيد كل اقسام بولندا الثلاثة التي كانت تحت الاحتلال في دولة واحدة، بدأ يسعى لسن القوانيين المطلوبة لإسناد العملية السياسية الجديدة ، فسن الكثير من القوانيين واتخذ الكثير من الإجراءات الضرورية، متخذاً النظام السياسي الفرنسي انموذجاً لبولندا، وحاول حصر السلطة بيد الشعب البولندي، من خلال الاعتماد على الاشتراكيين في تشكيل أول حكومة في بولندا.

كانت المهام التي واجهها بيلسودسكي هائلة، لأن بولندا كانت في حالة فوضوية في العلاقات الداخلية والخارجية، كانت أهم التحديات هي الدفاع عن الحدود وتصفية الاحتلال الألماني النمساوي ودمج الأقسام البولندية الثلاثة في جسد واحد، وكان الوضع الاجتماعي خطيرًا للغاية، وتفاقمت نتيجة الحرب: التهجير، والهجرة

نتيجة السخرة والخدمة العسكرية والرق، وفي البداية، افترض بيلسودسكي أن الإحياء الرسمي للوطن يجب أن يكون مصحوبًا بإحياء الروح البولندية .

تناولت الباحثة دور بيلسودسكي بشكل متداخل سوى كان السياسي أو الاقتصادي ام الاجتماعي، أذ لا يمكن فصل تأثير عامل على اخر، لذلك لم تخصص الباحثة عناوين فرعية في البحث لكل عامل، وانما جاءت الاحداث متداخلة وساهمت كلها بطريقة متفاوته في صناعة الحدث التاريخي للدور الذي أداه بيلسودسكي في بولندا خلال مدة البحث ١٩١٨-١٩٢٢.

في الجانب الاقتصادي حاول بيلسودسكي إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها بولندا والتي استمرت بعد الاستقلال، فعمل على اصدار حزمة كبيرة من القوانيين التي وحدت القوانيين الاقتصادية في اقسام الاحتلال الثلاثة، وكذلك توحيد المقاييس والمكاييل وخطوط السكك الحديد وغيرها من الإجراءات التي كان يحول من خلالها اصلاح الاقتصاد البولندي، وتنشيطه وتأهيله لمواكبة التطورات الجديدة للجمهورية البولندية الثانية.

أما في الجانب الاجتماعي فحاول بيلسودسكي انقاذ المجتمع البولندي من الواقع المرير الذي تركه الاحتلال طيلة السنوات الماضية على بولندا، فعلى الرغم من التطورات الاجتماعية التي بدأت تحصل في المجتمع البولندي، إلا أن الاجراءات الإدارية لم تتغير، وأمست لا تواكب التغيرات الكبيرة ، لذلك سعى بيلسودسكي الى اصدار الكثير من القوانيين التي لامست المواطن الفقير في الريف او في المدينة، وحققت قوانينه وأجراته التغيير المطلوب الذي انعكس على المجتمع البولندي بشكل إيجابي.

دور جوزيف بيلسودسكي في معالجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بولندا ١٩١٨-١٩٢٢

بعد وصول (جوزيف كليمنت بيلسودسكي [١] Józef Klemens Piłsudski) إلى بولندا وقف الجمهور البولندي ورائه بعد أن سلمه مجلس الوصاية الحاكم السلطة [٢] ، وقام بيلسودسكي بتقييم واعٍ للمجتمع البولندي الذي كان يجب أن تكون حالته من "**السكر بالحرية**" قد انتهت، ولم يكن لديه أي أوهام بشأن حالته الأخلاقية والسياسية البائسة:عندما قال: " **إن جمهور المجتمع البولندي ليس شيئًا لأحد، يسير بشكل فضفاض، غير مدرج في أي طاقم تنظيمي، ليس له قناعات حقيقية، فهي كتلة بلا عظام وفلسفة** "، وأضاف بيلسودسكي، " **كان البولنديون غارقين في الفوضى لدرجة أن التطور الطبيعي لا يمكن أن يؤدي إلى حكم**

القانون، الذي كنت قد حلمت به وانا في معتقل ماغدبورغ، ولكن إلى احتكاك داخلي قوي وحكم المجموعة أو العناد الحزبي" [٣]، ومن أجل إزالة هذه الحالة المرضية، حدد بيلسودسكي منذ البداية مهمة عقد مجلس النواب وضرورة وقف كل لعبة كانت تلعب مع الأمة البولندية بأكملها ، والتي كانت المجموعات السياسية المختلفة، تحاول التحدث باسم الامة بينما كانت لا تمثل الا جزء بسيط جداً من الشعب البولندي [٤] .

كما رفض الاقتراح الذي طرحه بعض رفاقه بإبقاء المجتمع في قبضة الطبقة السياسية لفترة أطول من الانتخابات المعلنة " التي في المزاج السائد لا تعرف ما الذي يمكن أن تقدمه"، بالنسبة إلى بيلسودسكي، كان إطالة الدولة الديكتاتورية مخالفًا لقناعاته وشعوره بالحرية ، لكنه قبل كل شيء خلق وضعًا غير قانوني، بدون قانون ، يمكن أن يضر بولندا في رأي العالم، وكان يعتقد أن المجتمع البولندي سوف يهدأ وأن الدول الأجنبية سترى أن لا أحد يريد البلشفية في بولندا [٥] .

تم استغلال انعدام الضمير والتطرف عند بعض الافراد في المجتمع البولندي من قبل عملاء البلاشفة، حيث أنشأوا المجالس(السوفيتات) في بعض المدن البولندية، وأصدروا التصريحات وحاولوا إثارة السكان، بمن فيهم الجنود [٦] ، لكن بيلسودسكي كان مدركاً لما يجري وكان ترتيب اللحظة في نظره، هو تهدئة المزاج الثوري، اذ انه فهم ذلك من خلال القناعات التقدمية التي كان قد اكتسبها من نشاطه السياسي في الحزب الاشتراكي البولندي [٧] .

لقد تبنى مبدأ أن الشعب البولندي هو الذي كان عليه أن يلعب دورًا حاسمًا في تلك المدة، "مع الأخذ في الاعتبار التيارات السياسية القوية التي كانت تنتصر في غرب وشرق أوروبا" ، لذا قرر تشكيل حكومة ديمقراطية وبمشاركة بارزة من ممثلي "سكان الريف والحضر"، وأكد ذلك في رسالة، وجهها إلى رؤساء الدول الغربية الديمقراطية في ١٦ تشرين الثاني، أبلغهم فيها بتأسيس الدولة البولندية، وان على الحكومة البولندية أن تحل محل حكم العنف الذي أدخلته سلطات التقسيم الثلاث، من خلال نظام مبني على النظام والعدالة [٨] .

عين بيلسودسكي رئيساً للوزراء، هو الاشتراكي (اغناسي ديزينسكي [٩] *Ignacy Daszyński*) رئيس وزراء (الحكومة الشعبية) [١٠] التي كانت قد تأسست في ٦ تشرين الثاني ١٩١٨ في مدينة لوبلن) ، لكنه طالب بتعيين المتخصصين الضروريين في مجلس الوزراء، بغض النظر عن معتقداتهم السياسية، وفي الوقت الحالي للامتناع عن إجراء تغييرات اجتماعية عميقة، وأوضح ذلك من خلال الطبيعة المؤقتة للحكومة حتى

انعقاد المجلس التشريعي ، والذي سيكون له الحق في تنفيذ الإصلاحات اللازمة [١١] .

بعد انهيار مهمة اغناسي ديزينسكي، التي انتقدها اليمين القومي ، كان المرشح الجديد لرئاسة الوزراء في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨ هو الاشتراكي (جيدرزج مورازيفسكي [١٢] *Jędrzej Moraczewski*) قبل تعيينه، أخبره بيلسودسكي أن هذا سيحدث لكن بشرطين: الأول عدم انتهاك العلاقات الاجتماعية من خلال المراسيم والثاني إعداد اللوائح الانتخابية في وقت قصير ، وتم الكشف عن أسباب إعادة تسمية رئيس الدولة كرئيس وزراء اشتراكي في تعليماته (الصادرة بعد ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٨)، وفيما يتعلق بالتحضيرات لإرسال وفد إلى باريس، رأى بيلسودسكي أكبر التهديدات لاستقلال بولندا وعلاقاتها الداخلية، في البلشفية، وفي القوات الألمانية التي لا تزال موجودة في الأراضي الحدودية [١٣] .

كانت السياسات المحلية تثقل كاهل إرث العبودية والافتقار طويل الأمد لدولة خاصة بها، وفقًا لـ بيلسودسكي ، كانت بولندا مدعومة من قبل سلطات التقسيم في ظروف غير طبيعية وتراجع عن قصد في التنمية الاجتماعية، ونتيجة لذلك، كان لا بد من كسر هذه العلاقات غير المعروفة في أوروبا من خلال إجراءات استثنائية لإنقاذ الأمة البولندية من التفكك الوشيك للروابط الاجتماعية وهيمنة البلشفية [١٤].

أسس بيلسودسكي حكومة يسارية لأنه أراد أن يكون قانون الانتخابات من صنع اليسار، حتى " **لا ينشأ بين الطبقات العريضة من الشعب ولو للحظة الشك في أن الناس يريدون الغش في هذا شيء**"، علاوة على ذلك، أراد بيلسودسكي أن يشتمل في عملية إنشاء الحكومة على جزء اليسار الذي يضمن الحفاظ على القانون والنظام في البلاد، وفقًا لبيلسودسكي، كانت الحكومة اليسارية مثل "**حقن مرض حتى مع اضطراب ظاهر ومؤقت في الكائن الحي**" **من أجل حمايته من مرض أسوأ** " [١٥] .

كما منع بيلسودسكي نفسه من أجراء التحولات الاجتماعية العميقة ، مثل تأميم ممتلكات كبيرة من الأراضي أو بعض أقسام الإنتاج، حتى انعقاد المجلس التشريعي، ومع ذلك، وشعورًا بأن الناس ينتظرون التغييرات، قدم مع رئيس الوزراء مورازيفسكي، من تشرين الثاني ١٩١٨ إلى شباط ١٩١٩، حزمة من الإصلاحات الاجتماعية، وفي ٢٣ تشرين الثاني، وقع مرسوماً بشأن يوم عمل من ثماني ساعات وأربعين ساعة عمل في الأسبوع ، وبعد ذلك على مرسوم بشأن تجميد سكن العاطلين عن العمل ومرسوم بشأن حماية المستأجرين، كما تم إنشاء تفتيش العمل ، وإضفاء الشرعية على

النقابات العمالية ، وإدخال التأمين الصحي ، وإدخال التعليم الإلزامي، وتنظيم مسألة حماية الغابات واستخدامها [١٦] .

تم استكمال حزمة التغييرات الاجتماعية بإصلاحات سياسية مهمة، بما في ذلك المرسوم الصادر في ٢٢ تشرين الثاني الذي نظم عمل جمهورية بولندا، كان من المقرر أن يمارس بيلسودسكي السلطة بصفته رئيس الدولة المؤقت، والذي سيقوم بتعين الحكومة المسؤولة أمامه، وكانت السلطة التشريعية، التي تنتمي إلى الحكومة، تمارس من خلال المراسيم التي وافق عليها بيلسودسكي، بما في ذلك الميزانية، وكذلك المحاكم نيابة عن جمهورية بولندا [١٧].

كان منح الحقوق الانتخابية لجميع المواطنين الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عامًا فأكثر، بما في ذلك النساء، علامة على أن بولندا بدأت في مواكبة التغييرات التقدمية في أوروبا، ترافق ذلك مع إصلاحات الحكومة المحلية التي نظمتها المراسيم المتعلقة بإنشاء المجالس البلدية والذي صدر في (٢٧ تشرين الثاني) ، وقانون الانتخابات المؤقت لمجالس المقاطعات في (٥ كانون الاول) وقانون انتخابات مجالس المدن في القسم الروسي السابقة في (١٣ كانون الاول) [١٨].

قيم أغلب المؤرخين البولنديين هذه الإصلاحات على أنها انقلاب اجتماعي، في عظمة القانون بما يتماشى مع برنامج باريس للحزب الاشتراكي البولندي لعام ١٨٩٢ والتي تم تضمينها في إعلان رئيس الوزراء مورازيفسكي في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٨، في الواقع ، كانت هذه التغييرات الثورية محاولة لضبط العلاقات في بولندا مع معايير الدول الغربية [١٩] .

بعد تشخيص حالة الفوضى في بولندا، رأى بيلسودسكي الحاجة إلى إيجاد نقطة مرجعية مستقرة، وكان الجيش البولندي أحد الأمثلة على التأسيس السريع للنظام الداخلي والتنظيم، في الأمر المتعلق بتوحيد الجيش ،الصادر في ٧ كانون الاول ١٩١٨، ناشد القادة إدخال "روح موحدة" في القوات وإزالة كل مظاهر الانفصال عن الوطنية [٢٠] ، لذا كان يجب أن يكون البرلمان سريع الانعقاد ويكون ركيزة أخرى للنظام في الدولة، في التعليمات المذكورة أعلاه من نهاية عام ١٩١٨ ، جادل بيلسودسكي بأن الدولة البولندية كانت تبني من جديد وليس لديها تقليد أو دعم قانوني، من ناحية أخرى، أعطى الدستور "المعنى الأول للدولة للقانون دون مشاركة الغرباء" وشكل سدًا ضد البلشفية [٢١] .

لم يكن بيلسودسكي خائفا من تطرف الدستور ودستور البلاد ، لأنه كان واثقاً في انه سيتم انتخابه من قبل أغلبية فلاحية محافظة ضخمة، وكان من المفترض أن يكون الدستور شكلاً من

أشكال توحيد المقاطعات في كل الأقسام البولندية وتسوية الاختلافات الكثيرة، وأعلن خضوعه لممثلين تختارهم الأمة، وتم تقديم تبرير هذه الخطوة في ٢٧ كانون الثاني ١٩١٩ في مقابلة مع صحيفة (لو بوتي جورنال الفرنسية Le Petit Journal)، قبيل إعلان نتائج انتخابات المجلس التشريعي: "**قناعاتي السياسية معروفة، لكن في موقفي أنا لست كذلك". تشارك في السياسة الداخلية، الأمر متروك لي لضمان النظام وقيادة الجيوش والخضوع للإرادة التي يعبر عنها الشعب بحرية** " [٢٢] .

الاقتصاد

كان للحالة الكارثية للاقتصاد تأثير كبير على الوضع في جمهورية بولندا التي ولدت من جديد، والتي كانت بسبب سنوات عديدة من الإهمال الذي تسببت به حكومات دول التقسيم الثلاثة، ورثت بولندا الأراضي المحيطية، التي عادة ما تكون متطورة اقتصاديًا بشكل ضعيف، مع هيمنة الزراعة وقليل من المراكز الصناعية، يضاف إلى ذلك أضرار الحرب، وتكتيك الأرض المحروقة الذي استخدمه الروس خلال التراجع في عام ١٩١٥، وسرقة الالمان للاقتصاد البولندي، وخاصة في مناطق الغابات، وفقًا لتقديرات لجنة التعويضات التابعة للوفد البولندي في مؤتمر السلام بباريس، بلغت خسائر الصناعة البولندية خلال الحرب ١٠ مليارات فرنك ذهبي، و ٤٥ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أرض بور، و ٣٠-٣٠٪ من الماشية المفقودة، وتم تدمير ١,٨ مليون مبنى سكني ، وأكثر من نصف مليون مزرعة في الريف [٢٣] .

في مذكرة رئيس وارسو المؤرخة ١٩ كانون الأول ١٩١٨ للجنة الوطنية البولندية (KNP) ، قدرت الأضرار التي لحقت بمدينة وارسو نتيجة الاحتلال الألماني بنحو ٢٦٧ مليون مارك، كما تم التأكيد على أن الحالة لم تتحسن بعد الاحتلال [٢٤] .

بعد عودته من ماغدبورغ إلى وارسو في ١٠ تشرين الثاني ١٩١٨ ، قال بيلسودسكي لجماعة من مؤيديه " **أن بولندا سُرقت ودُمرت، وهي تقف منذ اللحظة الأولى لوجودها في نيران الكفاح المسلح بدون قطعة سلاح، وأجبرت على الاستجداء الفوري للأجانب للمساعدة إطعام مواطنيها** " [٢٥] .

كان سبب الوجود الوطني يتطلب بدء الصناعة ، ولكن كانت هناك صعوبات في الطريق لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك كانت أنشطة المحرضين ضد الدولة البولندية، وفقًا لوزير الصناعة والتجارة ، جيرزي إيوانوفسكي في ٤ كانون الاول ١٩١٨ ، الذي وصف هذه الحالة قائلاً: " **يجد هذا العمل(التحريض) أرضية**

أعدتها العبودية السياسية والجهل الذي يزرعه، ويجب التأكيد على وجه اليقين أن المشاعر البلشفية تنتشر بين الجماهير في بولندا بمعدل ينذر بالخطر " (٢٦).

في ١١ كانون الاول ١٩١٨ ، اشتكى مندوبو جمعية الصناعيين إلى بيلسودسكي من الفوضى السائدة في المصانع وطالبوا باتخاذ الإجراءات السريعة ، لا سيما تحسين الأحكام والقوانيين التي تنظم الصناعة، وكانت المعلومات حول الوضع في الريف خطيرة أيضًا، ففي كانون الأول ١٩١٨، أثار ممثلو ملاك الأراضي مخاوف بشأن الإضرابات الزراعية ، وإزالة الغابات الحكومية والخاصة، والفوضى في الريف، التي تغذيها الأحزاب السياسية اليسارية (٢٧) .

وحول افتراضات مندوبي الاشتراكية الديموقراطية لمملكة بولندا وليتوانيا، والذين قدموا الوضع المادي الصعب للعاطلين وطالبوا الحكومة بتوفير السكن والخبز والعمل والرعاية، صرح بيلسودسكي أن مسألة الأشغال العامة كانت واحدة من أهم قضايا الدولة ، ووعد بدعم مطالب العاطلين عن العمل، كما وعد أيضاً بالتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن مع رئيس الوزراء مورازيفسكي، ورداً على الخطاب الديماغوجي لمندوب عمال المناجم ، أوصى بيلسودسكي بالحفاظ على الهدوء والصبر ، وقال : " **أن تنظيم العلاقات الاقتصادية في بولندا يجب أن يتماشى مع أنشطة أوروبا الغربية بأكملها في هذا الصدد**" (٢٨) .

استخلص بيلسودسكي النتائج من المشاورات العامة، في التعليمات الصادرة في ١٩ كانون الاول ١٩١٨ للوفد الاستثنائي لرئيس الدولة المؤقت إلى دول الوفاق بقيادة الحزب الوطني الديمقراطي، تم التأكيد على أهمية مسائل الاقتصاد، وتم الاعتراف بضرورة تسويتها السريعة على أنها "**الخلاص الوحيد من الانحلال الاجتماعي في الداخل، هو تنشيط الاقتصاد وتطوير مصادره وتنويعها**" ولم يكن القرض الفرنسي أقل أهمية والذي كان بقيمة ٢ مليار فرنك فرنسي من أجل "إدخال عملة الفرنك في بولندا" ، وتطوير التجارة الخارجية وإزالة العملات الأجنبية المتدنية من البلاد، وفي كانون الثاني ١٩١٩ ، وصلت بولندا من الولايات المتحدة شحنات من مختلف الأغذية بلغت قيمتها مليون دولار، وحققت الأشهر التالية تحسنًا في الوضع الغذائي البولندي بفضل إدارة المعونة(ARA) الأمريكية التي كانت برئاسة (هربرت هوفر[٢٩] Herbert Clark Hoover) [٣٠] .

في ١٦ كانون الثاني ١٩١٩ تم إنشاء وزارة الأشغال العامة، وفي ٨ شباط ، خصص رئيس الدولة ٧٥ مليون مارك بولندي لإحياء الصناعة

البولندية، وكانت الإجراءات المذكورة أعلاه ذات طبيعة مخصصة. تتطلب إعادة بناء الاتصالات والمدن والصناعة ، وقبل كل شيء ، الجمع بين مختلف المناطق في كائن اقتصادي واحد ذات موارد مالية وتقنية كبيرة، ولم تكن الدولة البولندية تمتلك أمكانيات كبيرة، وهذا يعني، يمكن أن تحصل عليهم فقط من دول التحالف الغربي، وكان مفتاح إقامة الاتصالات معها في يد الحزب الوطني الديمقراطي في باريس، برئاسة رومان دموفسكي، الذي كان يحظى بدعم الدول الغربية وخاصة فرنسا، لذا كان من الضروري التوصل إلى اتفاق مع اليمين القومي وتغيير الحكومة الاشتراكية إلى حكومة وطنية ، وهو ما كان بيلسودسكي قد بدا في تنفيذه في تشرين الثاني ١٩١٨ [٣١] .

يتضح تأثير الوضع الاقتصادي الصعب في بولندا على قرار تعيين حكومة(اغناسي باديروفسكي Ignacy *Paderewski*)، عازف البيانو المشهور عالميًا في ١٦ كانون الثاني ١٩١٩ ، من خلال الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الثاني من رئيس الدولة إلى رئيس وفد وارسو في باريس ، كازيميرز دوسكي: في بولندا، أجبر سياسته الخارجية على توجيه كل الجهود للحصول على مساعدات مالية وغذائية من الوفاق وكذلك الحصول على أسلحة من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا [٣٢] .

علاوة على ذلك، لم يتم ضمان إصدار الأوراق النقدية الجديدة، ولم يرغب سكان ويلكوبولسكا ، "الذين كانوا يمتلكون الكثير من الاموال في جيوبهم ، في وضع هذه الأموال تحت تصرف حكومة موراكسيفسكي". وكان هدف حكومة باديروفسكي، التي حافظت على علاقات جيدة مع رومان دموفسكي والفرنسيين، هو الحصول على مساعدة من دول الوفاق والخروج من الانهيار المالي، وكان هناك دافع آخر لتغيير الحكومة وهو الاحتياجات العسكرية الضرورية توسيع الجيش وإمداداته [٣٣].

سعى بيلسودسكي من خلال هذه التسوية أيضًا في الرغبة في تهدئة التطلعات المتزايدة لرومان دموفسكي والحزب الوطني الديمقراطي للاستيلاء على السلطة في البلاد، وقد تجلى ذلك ليس فقط من خلال الجهود الدبلوماسية للحزب الديمقراطي الوطني بين الحكومات الغربية أو المظاهرات الجماهيرية في بولندا التي نظمها الديمقراطيون الوطنيون [٣٤] .

وفي اجتماعات الحزب الوطني الديمقراطي بحضور زعيمه دموفسكي، تمت مناقشة إمكانية حدوث انقلاب سياسي في البلاد وتدخل جيش جوزيف هالر ، واستمرت المناقشات لمدة يومين من ٤ إلى ٥ كانون الثاني ١٩١٩ ، لكن لم تؤد

جهود الحزب الوطني الديمقراطي إلى نتائج إيجابية بسبب الانقسامات، وأمسى بيلسودسكي هو الفائز في هذه المواجهة، فقد عزز موقعه القيادي في بولندا، ولم يستطع أحد أن يشكك في موقفه منذ ذلك الحين، فقد أطاعه أغناسي باديروفسكي عندما قبل الترشيح منه، وفي نفس الوقت سهل الاعتراف برئيس الدولة من قبل دول الوفاق، وأصبح حزب KNP ، الذي كان يطمح لتشكيل الحكومة ومن ثم التحكم في قراراتها، أصبح عمليًا فقط مكتب تمثيلي أجنبي للسلطات البولندية في البلاد الاجنبية [٣٥].

شرعت حكومة باديروفسكي على الفور في العمل، ففي ٢٤ كانون الثاني ١٩١٩ ، أرسل وزير الخزانة جوزيف إنجليش خطابًا إلى الحزب الوطني الديمقراطي بشأن ضرورة الحصول على قرض خارجي، من أجل أداء المهام الهائلة التي تواجه الدولة البولندية الفتية، وكانت هناك حاجة إلى موارد لم يكن يمتلكها البلد المنهك بسبب الحرب التي جرت على اراضيه، وعلى الرغم من القرض الداخلي وحماسة ودعم أوسع شرائح الأمة البولندية له، إلا أن القرض الداخلي لم يكن كافياً، لذا رأى الحل الوحيد في الحصول على قرض أجنبي كبير [٣٦].

وبمبادرة من اللجنة، تم تنظيم وفد اقتصادي وإرساله إلى باريس لحضور مؤتمر السلام هناك، كان يرأسه عضو من الحزب الوطني الديمقراطي هو الصناعي أندريه ويرزبيكي، الذي تم تعيينه كعضو في الحزب الوطني الديمقراطي في ٩ شباط ، وعينت حكومة بادروفسكي رئيسًا للوفد الاقتصادي في وفد السلام لشوؤن المعاهدة ولتنسيق الأنشطة التي تهدف إلى تجديد العلاقات الاقتصادية بين بولندا وكل من فرنسا وإنجلترا [٣٧] .

اتخذت حكومة بادروفسكي، بتأثير من المستشارين الأمريكيين التي كانت قد استعانت بهم لإعادة تنظيم الاقتصاد البولندي، مسارًا لتوسيع اقتصاد السلع وتقنين أقل وأقل، وتم رفض فكرة تأميم الصناعات، باستثناء المصانع التي كانت تملكها القوى المركزية، وسمح لرأس المال الخاص تدريجياً بالمشاركة في إعادة بناء الصناعة البولندية [٣٨].

أدت الانتخابات النيابية المقبلة إلى تأجيج الأجواء الاجتماعية، وانتقد رئيس الدولة الحملة التي قادتها الجماعات السياسية، عرف بيلسودسكي ما كان يقوله، لأنه في الأسابيع الأولى بعد عودته كان معظم السياسيين الذين التقى بهم يعانون من جنون العظمة الاستثنائي، من خلال استخدام عبارة، أنا أو نحن الأمة، والتي كانت دائمًا على شفاه الجميع، ويكررها الجميع، وكان الجميع يحرص على تمثيل بولندا بمفرده، سواء كان في الداخل أو في الخارج [٣٩] ، كان الأمر يتعلق بجذب (حشد طائش) ولو

للحظة واحدة، لم يكن الأمر صعبًا لأن المجتمع كان على مستوى "الطفولة السياسية"، وكان المعيار هو "التخمين حول أكثر حركات الجماهير بدائية وسذاجة"، "نسيان مصالح الدولة بأكملها" ، وإعلان الوطن كصورة مبتذلة يتناقض معها نشاط الخطباء بشكل كامل [٤٠] . هذه الملاحظات الانتقادية لبيلسودسكي كانت موجهة في المقام الأول إلى الديمقراطيين الوطنيين.

حصل الحزب اليساري على كل ما يريد ، وكان الأمر متروكًا له فقط لتقديم أغلبيته إلى مجلس النواب من أجل الحفاظ على إنجازات حكومة موركازيفسكي *Moraczewski*، ولم يخف بيلسودسكي أنه، كخادم للأمة البولندية، سوف يمنح السلطة للهيئة المكونة، بغض النظر عن تكوينها، ففي ١ شباط ١٩١٩، قال لصحفي إيطالي: " **إذا أراد مجلس النواب الدستوري إنشاء نظام محافظ، فسأؤدي واجبي كجندي وأقدم نفسي له لغرض خدمة بلدي، وأنا أعتبر مجلس النواب تعبيراً عن إرادة الأمة وعلى أي حال سأمنح وطني كل عملي العسكري**" [٤١] ، وقيّم الوضع الاجتماعي بأنه سلمي، عندما قال:" **على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي وجد العمال أنفسهم فيها، والبطالة الهائلة، وارتفاع الأسعار، وصعوبات الإمدادات الغذائية، كانت الوطنية هي التي جعلت من الممكن "تحمل هذه اللحظات الصعبة من الحياة بالاستسلام**" ، **ولهذا السبب لم تمثل البلشفية أي خطر ولم تؤثر على السكان البولنديين**" [٤٢] .

في ٢٦ كانون الثاني ١٩١٩ انتهت الحالة المؤقتة للدولة، بانتخابات فعالة للمجلس التشريعي ، وشارك فيها معظم السكان، ولا سيما من القسم الروسي، لأول مرة ، وكان الإقبال مرتفعًا ووصل إلى أكثر من ٧٠٪ و (٩٤,٤٪ في منطقة كونين) [٤٣] .

رأى بيلسودسكي تأثير "بعث بولندا"، في مقابلة مع صحيفة "لوماتان" الفرنسية اليومية في ١٩ شباط ١٩١٩، عندما قال: " **إذا ذهب شخص عاطل عن العمل خاوي المعدة وحافي القدمين للتصويت سعيدًا، فهذا يعني أن هناك فكرة تفوق الآخرين: لقد نهضت بولندا من جديد، هذه الصرخة الآن أقوى من الجوع والبرد، وتملأ قلوب جميع البولنديين اليوم** " [٤٤] .

ومع ذلك، لم يكن اليسار الذي كان حصل على (٢٦,٨٪) هو الذي فاز في الانتخابات، ولكن اليمين القومي هو الذي فاز وحقق نسبة (٣٥,٨٪)، والذي ضمت صفوفه أكبر معارضي بيلسودسكي، على ما يبدو، أثبتت الأساليب القاسية في النضال السياسي، التي تناشد ردود الفعل الساذجة والبدائية للجماهير نجاحها.

في ٢٠ شباط ١٩١٩، وفي الجلسة الثالثة من مجلس النواب استقال بيلسودسكي، كما وعد، من

مكتب رئيس الدولة المؤقت، وفي الوقت نفسه أعلن في خطبته في المجلس: " **في خضم الاضطرابات الهائلة، التي لا يحسم فيها ملايين الناس الأمور إلا عن طريق الاغتصاب والعنف ، سعيت إلى تسوية الخلافات الاجتماعية الضرورية والحتمية في وطننا بطريقة ديمقراطية بحتة**" [٤٥] .

البرلمان الجديد ، على الرغم من ميزة الأحزاب اليمينية على الجماعات اليسارية، لم ينتقص من الحقوق المدنية التي كان قد أقرها رئيس الدولة في اصلاحاته، بل وسعها، وعلى سبيل المثال، تنظيم المنازعات الجماعية ، لكنه فعل العكس تمامًا مع صلاحيات رئيس الدولة، فحصرها بموجب الدستور المعتمد في ٢٠ شباط ١٩١٩، فقط على تمثيل الدولة والشؤون العسكرية [٤٦] .

في الفترة الأولى من الاستقلال، كما اعترف بيلسودسكي، كان من الضروري التعامل مع النضال ضد الحكم الأجنبي، لم يكن هناك وقت للعمل على التقدم الاجتماعي ورفاهية الناس، على الرغم من وجود أسباب موضوعية لعدم الرضا والتطرف في المجتمع، الفقر والبطالة والبطالة القسرية، وكان "للتسمم بالحرية" أثر مهدئ على الوضع الاجتماعي [٤٧] .

بعد الانتخابات البرلمانية ، اتبع رئيس الوزراء بادروفسكي طريق الموافقة الوطنية والاجتماعية، ففي خطابه أمام مجلس النواب في ٢٠ شباط، أعلن عن رغبته في تأكيد الإصلاحات الاجتماعية المقدمة والحقوق الاجتماعية، وتحسين أحوال العمال، وبسبب الحاجة إلى الأرض في الريف، وعد أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين بالعمل والخبز والأرض [٤٨] .

لم يكن من السهل تنفيذه الوعود المذكورة أعلاه، بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، ففي عام ١٩١٩ ، بلغ استخراج وإنتاج المنتجات الصناعية الأساسية ، مقارنة بعام ١٩١٣: الفحم الصلب – ٦٦,٠٪ ، النفط الخام – ٧٧,٦٪ ، خام الحديد – ٢٨,٩٪ ، الفولاذ – ٢,٩٪ ، المنتجات المصنعة – ٢١,٧٪ ، الأسمنت – ٢٩,٩٪. كان الدخل القومي ٣٠٪ فقط قبل الحرب ، و ٣٤٪ للفرد [٤٩].

وإدراكًا من رئيس الدولة للعواقب السياسية للوضع الاقتصادي الصعب، لم يرَ العلاج في التجارب، بل في الحلول التي طورتها الدول الديمقراطية، فخلال خطابه في افتتاح مجلس النواب التشريعي في ٢٠ شباط ١٩١٩، أعلن " **بأن التنظيم السليم للصناعة المتدهورة وتنفيذ الإصلاحات الزراعية بروح التقدم والديمقراطيات الكبرى في الغرب من شأنه أن يخلق أساسًا متينًا لبناء مستقبل بولندا** " [٥٠]، وفي هذا الرأي، لم يكن وحده، ففي جلسة مجلس النواب Seym التي عقدت في في ٢٧ أذار ١٩١٩،

جادل الاشتراكي دزينسكي Daszyński بأن التطور الرأسمالي الاقتصادي لن يساهم في تحسين الاقتصاد فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى رفع مستوى الأجور [٥١] .

في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٩، قدم الجنرال(أدريان كارتون دي ويارت [٥٢] Adrian Carton de Wiart)، ممثل دول الوفاق في عصبة الامم، اقتراحًا لتقديم المساعدة إلى بولندا، ووعدت الولايات المتحدة الامريكية بـ (١٠٠٠٠٠) طن من الدقيق ، وقررت حكومة وارسو دعم الدقيق الأمريكي بمبلغ ٣٠٠ ألف زلوتي بولندي [٥٣] .

في ٢٨ اذار ١٩١٩، بناءً على طلب رئيس الوزراء باديروفسكي، مرر مجلس النواب قرضًا داخليًا قسريًا لإنقاذ الميزانية، ونجح وزير الخزانة ، ستانيسلاف كاربينسكي ، في الحصول على قرض بقيمة (١٠٠) مليون فرنك من فرنسا و (١٤) مليون دولار من الولايات المتحدة، ورغم ذلك أدت المشاكل المالية إلى تغيير آخر في منصب وزير الخزانة، ففي ٣١ اذار استلمه ليون بيلينسكي ، الذي عارض إصلاح المالية العامة للدولة بفضل القروض الأجنبية، وأضيفت فوضى العملة إلى مشاكل الاستهلاك والإنتاج، وتطلبت إعادة بناء الإنتاج المحلي دورًا فاعلًا للدولة في شكل قروض وسلف وما إلى ذلك، وقام بتعميم المارك البولندي ، وفي نيسان ١٩٢٠ ، منع الروبل الروسي من حق التداول في بولندا، ومع ذلك ، لم يكن من الممكن وقف طباعة النقود لتغطية نفقات الدولة [٥٤] .

كان منح المساعدات المادية لبولندا في مصلحة دول الوفاق، استأنف بيلسودسكي ذلك في ١٥ كانون الاول ١٩١٩ في رسالة إلى حزب KNP الذي تأسس عام ١٩١٢ بين المهاجرين البولنديين في الولايات المتحدة. "**واجبك (كما كتب) هو الاهتمام بمصير المهاجرين العائدين إلى وطنهم ، واستخدام كل نفوذك من أجل تسهيل حصول بولندا على قرض والحصول على جميع الموارد المادية التي تحتاجها بولندا** " [٥٥] .

كان بيلسودسكي مدركًا لتحديات العصر الجديد، وعبّر عن ذلك في خطاب ألقاه في ٢٦ تشرين الاول ١٩١٩ في مدينة بوزنان عندما قال: " **إن الأزمنة قادمة، وستكون السمة المميزة لها هي سباق العمل، كما كان من قبل كان هناك السباق الحديدي، كما كان من قبل الجنس الدموي، من هو أكثر استعدادًا لهذه المنافسة، والذي يظهر في هذا السباق المزيد من الإثبات على التحمل، الفائز في المرات القادمة، قادر على الاحتفاظ بما ربحه أو تعويض ما خسره**" [٥٦] ، في هذا السياق، شدد على إنجازات، (مدينة أو محافظة بولندا الكبرى *Wielkopolska* والتي عاصمتها بوزنان)، في

مجال العمل: " **عندما أفكر في المهام التي تواجه بولندا، أود أن أحضر منك إلى بولندا كل شغفك بالعمل الذي قد يتغلغل في بولندا، مما يمنحك القدرة على تنظيم العمل الدؤوب والقدرة على العمل بأمانة** " (٥٧) .

وللمفارقة كان للقطاع الصناعي الصغير جوانب جيدة أيضًا، كما لاحظ بيلسودسكي، فإن الطبقة العاملة الصغيرة التي كانت موجودة في بولندا تعني أن الدعاية البلشفية في بولندا لم يكن لها أي احتمالات للنجاح، ، في مقابلة مع جريدة جورنال دي جنيف السويسرية *Journal de Genève* ، في ١٨ ايار ١٩١٩، قال رئيس الدولة : "**من بعيد، تقدم البلشفية للفقراء والمضطهدين الأمل بغد أفضل وشعور بالانتقام الاجتماعي. أنا لا أخاف منه معنا، شيوعيونا ضعفاء جدا، وأن عمالنا اشتراكيون، لكنهم بولنديون شرسون أيضًا** " (٥٨) .

كان العائق الآخر ضد البلشفية هو صغار ملاك الأراضي، الذين سيكسبون المزيد بفضل إصلاح الأراضي ، ولم يكن حل مشكلة الجوع في الريف سهلاً، ففي ١٠ تموز ١٩١٩، وبعد نزاعات طويلة، تم تبني القرار البرلماني (بأغلبية صوت واحد فقط) بشأن الإصلاح الزراعي، وفي ١٢ تموز، تم إنشاء مكتب الأراضي الرئيسي (٥٩)، وفي مقابلة مع Le Journal de Pologne في ٣ كانون الثاني ١٩٢٠ ، صرح بيلسودسكي : " **كان العمال والفلاحون جنود الاستقلال والحرية، هذا هو السبب في أن البلشفية ليس لديها أي أمل في أن يتم قبولها في بولندا اليوم** " (٦٠) .

الاجتماعية

كان رئيس الدولة أقل تساهلاً مع النخبة، تغيرت الظروف الاجتماعية في بولندا في كل مكان، لكن الطبقات الإدارية لم تتطور، وأعرب عن أسفه " **أنه في بولندا كانت لا تزال الآراء الإقطاعية تحترم في مناطق كثيرة، ومن ثم ان العمال والفلاحين لا يستطيعون تحمل الظلم في القرن العشرين** "، عندما تم تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية ، قال المعارضون إنها بلشفية، وردًا على هذا الاعتراض ، أجاب بيلسودسكي: "**إنها ليست بلشفية، ولا حتى اشتراكية، إنها ديمقراطية، أردت فقط نقل بولندا من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين** " (٦١) ، تسببت هذه القفزة في العديد من الصعوبات، ولكن كان لا بد من القيام بها لأنه "كان لا بد من تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية للشعب" (٦٢) .

كانت مشاكل فهم البولنديين تشكل عقبة خطيرة أخرى أمام توحيد بولندا، فقد قسّمت الاتجاهات المؤيدة لروسيا والموالية للنمسا ولألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، بولندا إلى معسكرات تقاتل بعضها البعض بشغف كبير وقسوة، الى

ذلك أشار بيلسودسكي قائلاً:" **أنه خلال فترة الأسر البولندي، كان جزءًا صغيرًا فقط من البولنديين يؤمنون بقوتهم ويريدون الحصول على الحرية لبولندا من خلال عملهم، اليوم ، يجب أن يصبح هذا المعسكر هو المعسكر الوحيد في بولندا** " [٦٣].

استمرت حكومة بادروفسكي حتى ٩ كانون الاول ١٩١٩، وفي ١٣ كانون الاول تم استبدالها بحكومة سكولسكي Skulski الوسطية، وبدأت الخلافات الداخلية في المنتدى البرلماني تظهر على السطح في ظل غياب الأغلبية الواضحة، ومن ثم أدت إلى تشكيل حكومات وسطية غير مستقرة [٦٤] .

أعاقت عملية توحيد الأقسام البولندية الثلاثة وجود مختلف الجنسيات والديانات واللغات في بولندا ، ولا سيما في المناطق الحدودية، أذ كان التطور الديناميكي للصحافة شاهد على تنوع المجتمع البولندي، الذي يعيش في ظروف من الحرية، ففي عام ١٩١٩ من مجموع (١٠٥٦) عنوان، تم نشر ٨٩ عنوانًا للصحافة اليهودية، ٥٦ ألماني، ١٥ روسي، ١١ أوكراني، ٦ بيلاروسي، ٢ ليتواني و ١٩ عنوان صحفي من جنسيات أخرى، وفي عام ١٩٢٠ ، تم نشر ٣٤٠ عنوانًا صحفيًا في وارسو، [٦٥] .

كانت التغييرات مطلوبة في بولندا ، ولكن التغييرات للأفضل فقط كانت منطقية ، وفقًا لـ بيلسودسكي ، كان ذلك ممكنًا فقط في حالة إظهار الاحترام والثقة والتعاون بين جميع الأديان والدول والجنسيات، وأشار إلى أن " **الحكومة ليست قديرة، أتمنى أن تستند الحكومة على السكان، ثم تحقق ما يطلبه منها** " [٦٦] .

يتضح موقف بيلسودسكي المتسامح تجاه المواطنين غير البولنديين من خلال الكلمات التي قالها في بداية نيسان ١٩٢٠ أمام وفد الألمان الذين كانوا يعيشون في بولندا، عندما قال لهم:" **لقد تمسكت طوال حياتي بمبدأ بأن لكل أمة الحق في حماية لغتها وثقافتها من قبل الدولة التي تنتمي إليها الأمة، [...] الدولة البولندية الديمقراطية تريد ويجب أن تمتثل للحقوق الثقافية لجميع مواطنيها، وأنا أعارض كل كراهية وانتقام** ". وأشار إلى أنه كان رئيس دولة دستورية بصلاحيات محدودة، "**ولكن في سلطتي المساهمة في التعايش المتناغم بين الجنسيتين البولندية والألمانية في الدولة البولندية**" [٦٧] .

في خطاب ألقاه في ١١ كانون الثاني ١٩٢٠ في مدينة لوبلان أعلن بيلسودسكي علنًا عن معتقده عندما قال: "**بصفتي رئيس دولة، لا يمكنني أن أكون رئيسًا لأي مجموعة أو حزب، أو أي مدينة، أنا رئيس الأمة بأسرها وكل طبقاتها** ، وعاد به إلى موضوع الانقسامات بين البولنديين، والتي كانت واحدة من لعنات بناء

الدولة، وأعرب عن أسفه عندما قال: " **لأننا قسمنا أنفسنا إلى عدة أنواع من البولنديين، وأننا نتحدث لغة بولندية واحدة، وبخلاف ذلك نفهم الكلمات البولندية، وأننا قد نشأنا أقطابًا من أنواع مختلفة، أقطاب يصعب التواصل بينها، رغم كونهم بولنديين، لذلك اعتدنا العيش وفقًا للأنماط الأجنبية، ووفقًا للغرباء، أسلوب الحياة المفروض وأساليب السلوك التي كدنا نعترف بها على أنها أسلوبنا الخاص بنا، ولا يمكننا التخلي عنها بالكاد** "، هذا هو السبب في أنه كان من المهم للغاية محاربة الخصوصية وقال ايضاً : " **إذا كانت بولندا تريد أن تكون قوية ليس في الاحتفالات، وليس أثناء تناول كأس من النبيذ، ولكن في العمل اليومي، وفي الحياة اليومية، وفي المشكلات اليومية المشتركة، وفي الاستماع اليومي إلى القوانين العامة والموحدة، يجب أن تكون بولندا موحدة، ويجب أن تكون بولندا واحدة** " [٦٨].

خلال صراع الحرب مع روسيا السوفيتية ومسير الجيش الأحمر عبر الأراضي البولندية ، اندلعت معركة دعائية، واندلعت الإضرابات التي نظمها الشيوعيون، لم يكن هناك نقص في نموذج المقاومة الشعبية، وعندما اندلع إضراب موظفي المرافق العامة في وارسو أثناء أزمة الحكومة في حزيران ١٩٢٠ ، عارضه السكان بشكل عفوي، أنشأوا جمعية المساعدة الذاتية الاجتماعية من أجل منع شلل الاقتصاد البلدي في المدينة [٦٩] .

في ٣ تموز ١٩٢٠ ، أصدر رئيس الدولة مناشدة دعا فيها الشعب البولندي إلى التعاون ومساعدة الجنود، وقد أثمرت جهود بيلسودسكي وممثلي إدارة الدولة عن تعاون كبير بين الجيش والشعب البولندي، تكلل بالانتصار على البلاشفة، كما ساهم بيلسودسكي أعضاء من مجلس النواب في استئناف المناقشات حول الإصلاح الزراعي، على الرغم من حقيقة أن مالكي الأراضي قاوموا، إلا أن قانون تنفيذ الإصلاح الزراعي اقراره في مجلس النواب في ١٥ تموز ١٩٢٠ ، هذه المرة بالإجماع [٧٠].

كان بيلسودسكي هادئًا بشأن قوة الجيش البولندي، لكنه كان على دراية بنقاط الضعف الاقتصادية والحاجة إلى الحصول على مساعدة من دول الوفاق الغربي، وكانت احتياجات الجيش في حالة الحرب مع روسيا السوفيتية كبيرة لدرجة أنه في الربع الأول من عام ١٩٢٠، تجاوزت حصة الإنفاق العسكري ٦٢ ٪ من إجمالي الميزانية، وفي ١٣ تموز ١٩٢٠، قررت اللجنة المركزية للتبرع الوطني تحويل جميع الأموال لأغراض الدفاع عن الدولة [٧١] .

حتى التهديد من روسيا السوفيتية لم يُسكت الخلافات الداخلية ولم يمنع معارضي بيلسودسكي من شن هجوم سياسي، ففي مجلس

النواب، هوجمت حكومة Skulski وفي ٢٣ حزيران، تم تعيين حكومة *Władysław Grabski* (23حزيران – ٢٤ تموز ١٩٢٠) ، وكان رئيس الدولة أيضاً في خضم الانتقادات، فلقد تعرض للهجوم بشكل خاص بسبب حملة كييف والسياسة الأوكرانية، من قبل النائبين ستانيسلاف ستروانسكي وأدولف نوفاتشينسكي المرتبطون بالديمقراطية الوطنية، وفي اجتماع لمجلس دفاع الدولة (ROP) في ١٩ تموز، طالب دموفسكي، بدعم من السياسيين والجنرالات اليمينيين ، بتغييرات الموظفين في الجيش والحكومة وعزل بيلسودسكي من منصب القائد العام، إلا أن هذه الجهود فشلت، واكتسب بيلسودسكي الثقة الكاملة من المجلس [٧٢] .

وفي مواجهة التهديد الذي شكله اقتراب الجيش الأحمر من وارسو ، كان هناك توطيد سياسي أكبر، ففي ٢٤ تموز ١٩٢٠ ، تم تشكيل حكومة ائتلافية ، من الحزب الاشتراكي وحزب الاتحاد الوطني الشعبي اليميني والحزب الديمقراطي الوطني مع رئيس الوزراء وينسينتي ويتوس ونائب رئيس الوزراء إغناسي داسزينسكي، ومع ذلك، ففي المرحلة الأخيرة من الحرب البولندية البلشفية، اشتدت الخلافات في الرأي وبدأت الأحزاب في مغادرة الائتلاف (ترك الديمقراطيون الوطنيون الحكومة في تشرين الثاني ١٩٢٠ ، والاشتراكيون في كانون الاول ١٩٢٠ ، والتحرير PSL في شباط ١٩٢١) [٧٣] .

جلبت التعبئة الناجحة للمجتمع بمشاركة بيلسودسكي وفيتوس وداسزينسكي نتائج قصيرة المدى، كان يكفي هزيمة الجيش الأحمر، ولكن ليس لإرساء السلام الاجتماعي وتهدئة النزاعات السياسية [٧٤] ، وبعد المعجزة على نهر فيستولا ، انتقلت صراعات الحرب مع روسيا السوفيتية إلى الشرق، لكن بقي دمار هائل، في ١٥ ايلول ١٩٢٠، في مقابلة مع صحيفة (لي تيمبس " Le Temps" الفرنسية) ، تحدث بيلسودسكي عن الحاجة إلى عمل تنظيمي كبير واستغلال الموارد الطبيعية ، وهو ما لم يكن ممكنًا إلا في ظروف السلام، وأكد على الرغبة في الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الجيران [٧٥] .

في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٠، بعد انتهاء الحرب مع البلاشفة، وعد بيلسودسكي الجنود الذين فعلوا الكثير من أجل بولندا بأنهم لن يتركوا بدون مكافأة، واقترح على الحكومة أن "**يكون جزء من الأرض المكتسبة ملكًا لمن جعلوها بولندية، وأراقوا دمائهم لتحريرها** ". وكان تخصيص قطع الأراضي مرتبطاً بتوفرها، حيث تم إحراز تقدم على الرغم من الصعوبات، ففي عام ١٩٢١، من إجمالي عدد المزارع البالغ حوالي ٣,٥ مليون مزرعة ، لم يكن لدى(٢٩٪)منهم أكثر من ٢ هكتار، و(٣٣٪)– من ٢ إلى ٥

هكتارات (احتلت المجموعتان معًا ١٤٪ من مساحة الأراضي الزراعية)، فيما غطت ملكية(٣٦,٥٪) أكثر من ٥ هكتارات من الأراضي الزراعية [٧٦] .

قوبل هذا الاجراء بمقاومة من طبقة ملاك الأراضي السابقين، مشيرين إلى أحكام الدستور بشأن حرمة الملكية الخاصة، على أساس الإصلاح الزراعي، تم تقسيم أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي: في عام ١٩٢١ –(١٨٠,٤) ألف هكتار، وفي عام ١٩٢٢ –(٢٥٤,٢) ألف هكتار من الأرض، كجزء من إعادة استعمار القسم الالماني السابق، تمت مصادرة(٣,٨) ألف زلوتي للتعويض [٧٧] .

كما تم الاستيلاء على مستوطنات المستعمرين الألمان و(٢٠٠) مزرعة حكومية في القسم الالماني، كما تم الاستيلاء على الأراضي القيصرية السابقة في أراضي القسم الروسي السابق باعتبارها أراضي تابعة للدولة كما أعلن، وأعطيت الأولوية للجنود المسرحين ومعاقي الحرب والعمال الزراعيين، وتسلم أكثر من ٢٢٠٠٠ جندي أراضي في المحافظات الشرقية، ونتيجة للسياسة الزراعية النشطة التي تبنتها الحكومة، انخفضت مساحة الأراضي البور: ففي مطلع عام ١٩١٨ و ١٩١٩ – كانت (٤,٦) مليون هكتار، وفي ١٩٢٠ كانت(٣,٥) مليون، وفي عام ١٩٢٣ أصبحت ٣٧٠ ألفً هكتار، وقد جلب هذا الامر فوائد ملموسة للاقتصاد البولندي، ففي السنوات ١٩٢١–١٩٢٢ تم القضاء على العجز في الحبوب، وفي العام التالي حدث فائض، مما جعل من الممكن إلغاء نظام الحصص الغذائية في النصف الثاني من عام ١٩٢١ [٧٨] .

كانت بولندا دولة زراعية وصناعية، في عام ١٩٢١، كانت نسبة(٦٣,٨٪) من السكان يعملون في الزراعة والغابات، ونسبة(١٧,٢٪) في الصناعة والحرف، ونسبة(٦,٢٪) في التجارة والتأمين، ونسبة (٣,٧٪) في الخدمة العامة ، ونسبة(٣,٤٪) في قطاع النقل، وزاد عدد العاملين في الصناعة، ففي مطلع عامي ١٩١٨ و ١٩١٩، تم توظيف حوالي (٤٠,٠٠٠) شخص فقط في القسم الروسي السابق، وفي منتصف عام ١٩١٩ تم توظيف ٩٠ ألفً شخص، وفي نهاية ذلك العام بلغ (١٢٥) ألفً شخص ، وفي ١٩٢٠ أصبح العدد (٢٠٢) ألفًا ، وفي ١٩٢١ أصبح العدد (٣٥٦) ألفًا ، وفي عام ١٩٢٢ أصبح (٤٧١) ألفًا، كما بدأ تطبيق مبدأ التجارة الحرة مع الدول الأجنبية، وإعادة إعمار المناطق والمدن التي دمرتها الحرب ، كل ذلك أدى الى انخفاض عدد العاطلين عن العمل، واقترب الإنتاج في العديد من الأقسام من مستوى ما قبل الحرب العالمية الاولى، في صيف عام ١٩٢٠ ، اقترح الجنرال(

كازيميرز سوسنكوفسكي[٧٩] Kazimierz Sosnkowski) نائب وزير الشؤون العسكرية ، بناء ميناء بحري ورصيف في غدينيا [٨٠] .

في منتصف عام ١٩٢٢ ، قدم بيلسودسكي الوضع الاقتصادي المتفائل في بولندا، حين قال: " **لا يدخلنا رطل واحد من الحبوب من الخارج، ومن يدري، حتى بدون أخذها من أفواهنا، لا يمكننا الانحراف عن الآخرين بأفواهنا، لقد تغير مظهر الاقتصاد البولندي بالكامل، إن قضية البطالة "، التي هي صعبة في أماكن أخرى مثل السرطان ، والتي غالبا ما تؤثر على حياتنا الاجتماعية ، نادرا ما توجد في بلدنا، بعد انتهاء الحرب، تمكنا من تسريح ما يقرب من مليون جندي دون أي تردد ودون أي تأخير** " [٨١] .

لكن رئيس الدولة لم يخف الحقيقة، في خطابه في افتتاح مجلس النواب في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، ذكر الحاجة إلى تنظيم الشؤون المالية للدولة باعتبارها واحدة من أهم التحديات، لم يكن عزاءًا أن أوروبا ما بعد الحرب بأكملها عانت من عجز الميزانية، وزيادة تداول الأوراق النقدية ، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبيع بالجملة [٨٢] .

كانت السنوات ١٩٢١-١٩٢٢ فترة انتعاش اقتصادي تضخمي، تم استخدام التضخم بشكل رئيسي من قبل الدولة ، وذلك بفضل ما يسمى الضريبة التضخمية ، التي أصبحت ببطء أهم مصدر للدخل وفي الأعوام ١٩٢٠-١٩٢٣ وفرت ٦٤-٧٨٪ من إجمالي إيرادات الموازنة [٨٣] .

كانت حكومة فيتوس عاجزة في مواجهة التضخم المتزايد، استقال وزير الخزانة جان كانتي ستيكزكوفسكي من القرض الإجباري المفترض وحاول دون جدوى خفض عجز الميزانية بالقروض الأجنبية، واصل وزير الخزانة في حكومة أنتوني بونيكوفسكي، جيرزي ميشالسكي، محاربة التضخم، وفقًا لمش روع القانون المقدم إلى مجلس النواب في ٧ تشرين الاول ١٩٢١ ، كان من المقرر أن يعتمد إصلاح الشؤون المالية على تفعيل (بما في ذلك تمديد ساعات العمل) والأنشطة الإدارية والمالية. في ١٥ ايلول ١٩٢١ ، تم اعتماد قانون ضريبة الملكية الشاملة وفي ١ حزيران ١٩٢٢، تم إنشاء احتكار التبغ، بعد انهيار مسار العلامة التجارية في كانون الثاني ١٩٢٢ ، رأى ميشالسكي ، على غرار ستيكزكوفسكي ، إنقاذًا في القروض الأجنبية، ومع ذلك، باءت محاولات الحصول على أموال من فرنسا والولايات المتحدة بالفشل، كان تأثير التضخم محسوسًا بشكل خاص من قبل أفقر الأشخاص والمحكوم عليهم بدخل دائم ، بما في ذلك. المسؤولون الحكوميون، أدت ضرورة توفير

المدخرات إلى تصفية وزارة الثقافة والفنون في ١٨ شباط ١٩٢٢، أدى إفقار الدوائر الإبداعية إلى الحد من تطور الثقافة البولندية [٨٤] .

كان بيلسودسكي مدركًا للصعوبات الناتجة عن ظهور أوروبا الجديدة، على عكس ما قبل الحرب، تم إلقاء الملايين من الأشخاص في حياة مجهولة، ودول جديدة تم التخلص منها من الأنظمة الاقتصادية القائمة، لم تواجه بولندا وحدها، بل أوروبا بأسرها، "مشكلة ولّدتها حياة جديدة ، نشأت على أنقاض الحياة القديمة" .

لم يدرك أحد أن الحلول الجديدة الجذرية الناشئة للمشاكل التي اقترحتها الشيوعية والفاشية والنازية ستقود أوروبا إلى حافة الهاوية في أقل من ٢٠ عامًا. ولن تتمكن الدول الديمقراطية في الغرب ولا الأنظمة الاستبدادية في أوروبا الوسطى ، بما في ذلك بولندا ، من إيقاف هذه العملية [٨٥] .

وفقًا للتعداد الأول للسكان في عام ١٩٢١، كان يعيش في أراضي الدولة البولندية (27.176.000) شخص، وسيطر الفلاحون على نسبة (٥٣,٣٪)، والعمال (٢٧,٦٪) ، والبرجوازية الصغيرة على (١١,٠٪) ، المثقفون والعمال على (٥,١٪) ، والبرجوازية (١,١٪) ، وملاك الأراضي (٠. ٤٪) ، من بنية المجتمع البولندي، واستمرت عودة السكان البولنديين، ففي عام ١٩٢١ ، مر حوالي (482.000) شخص عبر نقاط التفتيش ، وتحت إشراف مكتب عودة السجناء واللاجئين والعمال ، وفي عام ١٩٢٢ عاد (٢٧٩٠٠٠) شخص الى بولندا [٨٦] .

وفقًا لـ بيلسودسكي، كان لدى الدولة البولندية فرصة لتصبح معقلًا للقانون والنظام في أوروبا الشرقية ، وحتى أن تكون قوة عظمى، وكان الشرط لذلك هو وضع "سياسة حذرة" من شأنها "حمايتها من الصدمات والانهيارات، وإضعاف وتيرة الاندماج الداخلي، وإعاقة سير العمل في تنظيم الدولة البولندية". أطلق بيلسودسكي على هذا الشرط القدرة على العثور على "متوسط صحي ومعقول" [٨٧] ، ومع ذلك ، كان الأمر أكثر صعوبة بسبب الصراعات الاجتماعية والسياسية، عرف بيلسودسكي قضيتهم، في ٥ آب ١٩٢٢ ، نطق بكلمات مهمة: "**ربما نكون بالفعل أربع سنوات من الحياة المستقلة ، فاسدون، لا يتعلق النضال السياسي بالسياسة الحالية فحسب، بل يتعلق أيضًا بالقضايا النظامية للدولة** " [٨٨] .

استمر العمل على الدستور لفترة طويلة حتى اذار ١٩٢١ لم يكن السبب الرئيسي هو البحث عن حلول مثالية ، ولكن الاحتياجات السياسية الحالية: دعم أو محاربة سياسة رئيس الدولة، كان دستور اذار ديمقراطيًا

ويضمن الحريات الأساسية للمواطنين [٨٩] ، ومع ذلك، فإن التسوية التي تم التوصل إليها

أعطت مجلس النواب ، بالإضافة إلى الهيئة التشريعية ، تأثيرًا قويًا على الإدارة بأكملها [٩٠] .

واصل مجلس النواب التشريعي عمله ، بدلاً من حل نفسه بعد اعتماد الدستور، مما أسهم في حدوث فوضى في رأس الحكومة، أذ استمرت حكومة ويتوس الضعيفة حتى منتصف ايلول ١٩٢١، وتم استبدالها في ١٩ ايلول ١٩٢١ بحكومة من خارج البرلمان برئاسة بونيكوفسكي، وكان انهيارها في اذار ١٩٢٢ بسبب الخلافات حول وضع منطقة فيلنيوس التي تم ضمها إلى بولندا، وترأس بونيكوفسكي مجلس الوزراء مجددًا في ١٠ اذار، لكنه استقال في ٦ حزيران ١٩٢٢ تحت تأثير انتقادات من رئيس الدولة، الذي اتهمه بعدم الكفاءة في إدارة السياسة الداخلية والخارجية (المعاهدة الألمانية السوفيتية في رابالو [٩١]، *Treaty of Rapallo*) [٩٢] .

تسبب سقوط حكومة بونيكوفسكي في أزمة حكومية استمرت شهرين وأدت إلى مواجهة بين بيلسودسكي والديمقراطية الوطنية حول نطاق صلاحيات رئيس الدولة، تم رفض اقتراح اليمين للتعبير عن عدم الثقة في مجلس النواب في ٢٦ حزيران بأغلبية طفيفة من الأصوات، في النهاية ، انتهى النزاع بانتصار بيلسودسكي، الذي عين حكومة برئاسة جوليان نوفاك (٣١ تموز – ١٦ كانون الاول ، ١٩٢٢) [٩٣] .

ادعى بيلسودسكي أنه لا الحرب مع البلاشفة، ولا التهديدات الخارجية أثرت عليه بقدر ما أثرت عليه الحرب ضد مجلس النواب في جو مليء بالكراهية والخسة، ففي ايلول ١٩٢٢ صرح بصراحة: "**في بولندا ما زلت ألعب في قفص، حيث يمكن لكل شخص كريه الرائحة أن يطلق عليّ النار ، ولكن لا أهتم، لقد مررت خلال أربع سنوات بأكثر الأشياء إثارة للاشمئزاز وتركتها ورائي**" [٩٤] . وفي أب ١٩٢٢ ، طرح بيلسودسكي سؤالاً يبدو متفائلاً عندما قال: " **هل يمكن افتراض أن بولندا، بعد أن خرجت منتصرة من مثل هذا الاختبار الصعب، وتغلبت غالبًا على عقبات صعبة، لن تكون قادرة على التعامل مع الظروف الأسهل ؟** " [٩٥] .

كانت هناك أسباب للاعتقاد بالدولة البولندية، وتم إصلاح حدود البلاد، ولم يكن لدى أحد أي خطط لإيجاد صراع مع جيرانهم، ومع ذلك، اتَهم بيلسودسكي من قبل معارضيه في حزيران ١٩٢٢ بالسعي للحرب، وهو ما نفاه ميدارد داوناروفيتش في بيان نُشر في ١١ حزيران في صحيفة كوريير بوراني التي تصدر في وارسو ذكر فيه: **سيكون هذا هراءًا سياسيًا واستراتيجيًا [...] سيكون من أسوأ العبث إشراك مجتمع ذي بنية أخلاقية ضعيفة في الحرب**" [٩٦] . وفي خطاب ألقاه في افتتاح مجلس النواب في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢، دعا بيلسودسكي إلى

السلام عندما قال: " **في العلاقات الدولية، والتي تشكل أساسًا كافيًا الثقة بالنفس والثقة في الحلفاء والأصدقاء الذين لدينا، ومن أجلهم بولندا، يمكن أن تفي بكلمتها**" [٩٧] .

تكمن أكبر التهديدات لاستقرار الدولة البولندية، في الصراع السياسي العنيف بين الأحزاب السياسية قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٢ في مجلس النواب و ١٢ تشرين الثاني في مجلس الشيوخ، فلم يكن الصراع يبشر بشيء جيد، أذ عارض الجناح اليميني بشدة الجماعات الوسطية باعتبارها غير ضرورية، وفاز في الانتخابات حزب الاتحاد المسيحي للوحدة الوطنية (٢٩,١٪)، على الرغم من أنه من أجل تأمين الأغلبية كان يحتاج إلى 13.2) [٩٨] .

وإدراكًا لعواقب "لعنة الانقسامات"، ناشد بيلسودسكي، في خطابه في افتتاح مجلس النواب في ٢٨ تشرين الثاني، النواب للتأكيد من خلال مثالهم على أنه " **في وطننا هناك إمكانية للتعاون المخلص بين الناس والأحزاب ومؤسسات الدولة** "، **وأمل من كل قلبي أن يكون مجلس الشيوخ** "**مدافعا عن العقل والحصافة والتدبير في أداء المهام الموكلة للأجهزة العليا لسلطة الدولة** "، كما أعرب عن رغبته في أن يضطلع مجلس الشيوخ ، بصفته مؤسسة حكومية تمثل الوسطية، " **دائمًا بمهمة التعاون الثقيلة إلى جانب أولئك الذين، إما بحكم المنصب أو عن طريق الميل إلى تخفيف الاحتكاك وتقليل النزاعات وتحقيق التوازن الضروري. في النوايا والأهداف والوسائل** " [٩٩] .

لكن ظل نداء رئيس الدولة دون إجابة، ورفض بيلسودسكي الترشح لمنصب الرئيس، وبعد انتخاب غابرييل ناروتوفيتش في ٩ كانون الاول ١٩٢٢ رئيساً لبولندا، أيضًا بأصوات الأقليات القومية في بولندا، شن اليمين حملة لا مثيل لها ضده، لاحظ ناروتوفيتش ملامح الحياة السياسية البولندية التي لم يرها من قبل: والعمل " [١٠٠] .

في النهاية كان على ناروتوفيتش أن يتفق مع بيلسودسكي، الذي لا يرحم في أحكامه بشأن البولنديين: "**أنت محق [...] هذه ليست أوروبا، شعر هؤلاء بتحسن في ظل أولئك الذين داسوا أعناقهم وضربوهم على وجوههم** ". إلا أن الأوان كان قد فات لوقف موجة الكراهية التي بدأت تسري في المجتمع البولندي بتأثير الأحزاب البولندي ، ليتم أغتيال أول رئيس لجمهورية بولندا في ١٦ كانون الاول ١٩٢٢ [١٠١] .

سمح تسمم الحرية "بإعادة بناء الدولة البولندية ، وإنشاء حدودها والدفاع عنها ، ووقف التوسع البلشفي ، ليس فقط أيديولوجيًا، بل عسكريًا

أيضًا، نتيجة الانتصار في الحرب مع روسيا السوفيتية. ومع ذلك، لم تكن "نشوة الاستقلال والتنعم بالحرية" كافية للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والانقسامات الاجتماعية وتحقيق وحدة بولندا، كما سعى لها رئيس الدولة بيلسودسكي، أذ تمكن الديموقراطيون الوطنيون ، الذين استخدموا سذاجة البولنديين وتمكنوا، من إقصاء بيلسودسكي من الحياة السياسية، إلا أن الديمقراطية البرلمانية البولندية دفعت ثمن ذلك بعد بضع سنوات ، بعد انقلاب بيلسودسكي في مايو عام ١٩٢٦ وإنشاء نظام استبدادي.

استمرت عملية إعادة بناء الدولة البولندية بعد استعادة الاستقلال في الإطار الذي حددته الفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت الحرب والنشوة بعد استعادة الاستقلال في عهد رئيس الدولة ، الذي نفذ إصلاحات أساسية كحاجز ضد اليسار واليمين. – راديكالية الجناح (١١ تشرين الثاني ١٩١٨ – ٢٦ كانون الثاني ١٩١٩) ؛ حكم مجلس النواب التشريعي ورئيس الدولة بصلاحيات محدودة بموجب الدستور الصغير والتوطيد المؤقت لـ "تهدئة المجتمع" خلال الحرب البولندية البلشفية (٢٦ كانون الثاني ١٩١٩ – تشرين الاول ١٩٢٠) ؛ تنبع من نشوة الاستقلال والصراعات التي أدت إلى رفض بيلسودسكي الترشح لمنصب الرئيس ، واغتيال الرئيس غابرييل ناروتوفيتش وإقالة رئيس الدولة (تشرين الثاني ١٩٢٠ – كانون الاول ١٩٢٢) .

الخلاصة

تمكن بيلسودسكي من إعادة بناء الدولة البولندية، ورسم حدودها السياسية وتوسيعها والدفاع عنها، ووقف توسع البلاشفة، ليس فقط الأيديولوجي، بل العسكري أيضًا في الحرب مع روسيا السوفيتية، لكن ذلك لم يكن كافياً للتغلب على المشاكل الاقتصادية والانقسامات الاجتماعية، وتوحيد بولندا الذي كان هدفه الاساسي لبناء دولة قوية، إلا أن الديموقراطيون الوطنيون، الذين استغلوا بلا ضمير سذاجة الشعب البولندي، تمكنوا من إقصاء المارشال بيلسودسكي من الحياة السياسية بشكل تدريجي، وقد دفعت الديمقراطية البرلمانية البولندية الثمن بعد عدة سنوات، بعد انقلاب بيلسودسكي في ايار عام ١٩٢٦ وتأسيس الحكم الاستبدادي .

كان بيلسودسكي مدركًا للصعوبات الناتجة عن ظهور أوروبا الجديدة، على عكس ما قبل الحرب، تم إلقاء الملايين من الأشخاص في حياة مجهولة، ودول جديدة تم التخلص منها من الأنظمة الاقتصادية القائمة، لم تواجه بولندا وحدها، بل أوروبا بأسرها، "مشكلة ولّدتها حياة جديدة ، نشأت على أنقاض الحياة القديمة" .

توقف بيلسودسكي، منذ أن استعادت بولندا استقلالها وتولى منصب الرئيس، عن اعتبار

نفسه عضوًا وزعيماً في الحزب الاشتراكي البولندي، وكان يعتقد أن اليسار حصل على كل ما يريد وشعر أنه ممثل لجميع المواطنين.

لقد تمكن بيلسودسكي من جمع اللوان الطيف البولندي بكل ما يحمله من تناقضات كبيرة في حكومة مركزية بولندية واحدة، ومن ثم تمكن من تسيير عربة الدولة البولندية الموحدة على سكة الاستقلال والسيادة الوطنية، وفق رؤية اقتصادية عملت على إيجاد الحلول للكثير من المشاكل الاجتماعية التي كانت موجودة في المجتمع البولندي في زمن الاحتلال الثلاثي لبولندا .

الهوامش:

[1] **جوزيف كليمنت بيلسودسكي (1867 - 1935):** رجل دولة بولندي، رئيس الدولة (١٩١٨-١٩٢٢)، «المارشال الأول» (من ١٩٢٠)،وزعيم سلطوي (1926-1935) في الجمهورية البولندية الثانية، من منتصف الحرب العالمية الأولى كان له تأثير كبير في سياسات بولندا، وكان شخصية مهمة في المشهد السياسي الأوروبي، يعتبر مسؤولا إلى حد كبير عن استعادة بولندا لاستقلالها في عام ١٩١٨، بعد ١٢٣ سنة من تقاسمها بين أمبراطوريات روسيا وألمانيا والنمسا، نجح بيلسودسكي بضم فيلنيوس من ليتوانيا بعد تمرد جليغوفسكي لكنه لم يتمكن من ضم معظم موطنه الأم ليتوانيا إلى الدولة البولندية الحديثة.وتمكن بعد انقلابه الناجح في بولندا عام ١٩٢٦، من قيادة بولندا للمدة من ١٩٢٦-وحتى وفاته عام ١٩٣٥ ، للمزيد ينظر:

https://www.britannica.com/biography/Jozef-Pilsudski

[2] J. Piłsudski, Pisma zbiorowe, , Warszawa, 1937, PP.30-74.

[3] Quoted in: Ibid. J. Piłsudski, Op. Cit., PP. 30-74.

[4] Bartoszewicz, Op. Cit., PP. 134-145.

[5] W. Baranowski, Rozmowy z Piłsudskim 1916-1931, Warszawa, 1990, PP. 51-72.

[6] H. Bartoszewicz, Dzieje pierwszych dwudziestu miesięcy II Rzeczypospolitej czy monografi a gabinetu Leopolda Skulskiego?, „Dzieje Najnowsze" 2008, PP. 134-145.

[7] Krzysztof W. Mucha przypisuje błędnie te słowa Piłsudskiemu. K.W. Mucha, Parlament Polski w opinii Józefa Piłsudskiego 1918-1930, Acta Universitatis Lodziensis. Folia Historica" 2001, PP. 28.

[8] J. Piłsudski, Op. Cit., PP. 30-74.

[9] **أغناسي ديزينسكي**(١٨٦٦ - ١٩٣٦) كان سياسيًا اشتراكيًا بولنديًا وصحفيًا ورئيسًا لوزراء الحكومة الأولى للجمهورية البولندية الثانية ، التي تشكلت في لوبلين في عام ١٩١٨. شارك في تأسيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي البولندي ١٨٩٢ (PPSD)، وهو مقدمة للحزب الاشتراكي البولندي (PPS). في عام ١٨٩٧ انتخب عضوا في البرلمان النمساوي وظل هناك حتى عام ١٩١٨. منذ عام ١٩٠٣ ، شارك في العديد من المؤتمرات والتجمعات للحزب الاشتراكي الدولي ، حيث دعا إلى استقلال وإعادة توحيد جميع الأراضي البولندية ، كجزء لا يتجزأ من البرنامج الاشتراكي البولندي. في عام ١٩١٢ بدأ تعاونًا طويلاً مع المشير المستقبلي ورئيس الدولة بيلسودسكي. تم تعيينه رئيسًا لتحرير صحيفة الاشتراكي (Naprzód) ، المنشورة في كراكوف. وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩١٩ ، تم انتخابه عضوًا مجلس النواب البولندي ، وأعيد انتخابه في أعوام

١٩٢٢ و ١٩٢٨ و ١٩٣٠. من تموز ١٩٢٠ إلى كانون الثاني ١٩٢١ شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية بقيادة السياسي والدبلوماسي وينسينتي ويتوس. على الرغم من أنه دعم بقوة جوزيف بيلسودسكي خلال انقلاب ايار ١٩٢٦ ، انضم لاحقًا إلى معارضة يسار الوسط. من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٣٠ كان ثالث رئيس في مجلس النواب. عندما دخل بيلسودسكي غرفة مجلس النواب ، برفقة مرافق عسكري كبير ، رفض ديزينسكي فتح جلسة مجلس النواب. أنهى حياته السياسية في عام ١٩٣٠ عندما حل بيلسودسكي مجلس النواب.توفي عام ١٩٣٦ للمزيد ينظر:
https://www.britannica.com/biography/Ignacy-Daszynski .

(10) Ibid. Jerzy Gaul, Upojenie wolnością" i społeczne oraz gospodarcze uwarunkowania odbudowy państwa polskiego w czasie rządów Naczelnika Państwa Józefa Piłsudskiego 1918–1922, Dzieje Najnowsze, Rocznik LI – 2019, PP.29–54.

(11) A. Próchnik, Pierwsze piętnastolecie Polski niepodległej (1918–1933), Warszawa 1983, PP. 31–53.

(١٢) **جيدرزج مورازيفسكي** (١٨٧٠ - ١٩٤٤): ولد في مدينة سوليوفيك ، كان مهندس سكك حديد بولندي، ورائد في الجيش البولندي ، ناشط نقابي وسياسي وصحفي، أحد قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي والحزب الاشتراكي البولندي .(فيما بعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي البولندي). عضو في Reichsrat (البرلمان النمساوي) في السنوات ١٩٠٧-١٩١٨. عضو دائرة المالية في اللجنة المؤقتة لأحزاب الاستقلال الكونفدرالية ، خدم في اللواء الأول من الجحافل. وزير الاتصالات في الحكومة الشعبية المؤقتة للجمهورية البولندية. ، كان رئيس وزراء جمهورية بولندا. في عام ١٩٢٠ ، أصبح رئيسًا للإدارة العسكرية في PPS ، وقاد كلاً من التجنيد للوحدات التطوعية والأنشطة التخريبية في مؤخرة القوات السوفيتية، وفي ١٩١٩-١٩٢٣ عضوا في اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الاشتراكي البولندي. من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٦ ، كان نائبًا ونائبًا لرئيس مجلس النواب. من تشرين الثاني ١٩٢٥ إلى شباط ١٩٢٦ كان وزيرا للأشغال العامة في حكومة ألكسندر سكرزينسكي. في مايو ١٩٢٦ ، بعد انضمامه إلى حكومة بيلسودسكي كوزير للأشغال العامة في ٢ تشرين الاول ١٩٢٦ ، في الحكومتين المتتاليتين لكازيميرز بارتيل وكازيميرز شويتالسكي كوزير للأشغال العامة حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩. خلال الحرب العالمية الثانية ، شارك في عمل تعاونية استهلاكية محلية ، وتعاون مع الاتحاد النقابي البولندي السري ، الذي أسسه نشطاء اتحاد الجمعيات المستقلة. أصيب بقذيفة مدفعية عشوائية في شقته في ٥ آب ١٩٤٤ توفي على اثرها. للمزيد ينظر:
https://pl.wikipedia.org/wiki/J%C4%99drzej_Moraczewski .

(13) Marian Marek Drozdowski, Józef Piłsudski Naczelnik Państwa Polskiego 14 Xi 1918–14 Xii 1922 , Warszawa,2017,PP.27–67.

(14) Ibid.

(15) Drozdowski,Op,Cit.,PP.27–67.

(16) Drozdowski,Op,Cit.,PP.27-67.

(17) Adam Próchnik, Pierwsze piętnastolecie Polski niepodległej zarys dziejów politycznych, Państwowe Wydawn. Nauk, Warszawa,1983,SS.42-59.

(18) Ibid.

(19) Próchnik, Op,Cit.,PP.31-53.

(20) Drozdowski,Op,Cit.,PP.27-67.

(21) Próchnik, Op,Cit.,PP.٣١-٥٣.

(22) Quoted in : J. Piłsudski, Op. Cit., PP. 30-74.

(23) jędrzej moraczewski, Przewrót w Polsce, Wstęp i opracowanie: Tomasz Nałęcz, Muzeum Historii Polski, Warszawa, 2015,PP.٤٥-82.

(24) Ibid.

(25) Quoted in: moraczewski, Op. Cit., PP. 45-82.

(26) Quoted in: Próchnik, Op,Cit.,PP.42-59.

(27) J. Piłsudski, Op. Cit., PP. 30-183.

(28) moraczewski, Op. Cit., PP. 45-82.

(٢٩) **هربرت هوفـــر: (١٨٧٤-١٩٦٤):** هو هربرت كلارك هوفر كان سياسي أمريكي جمهوري شغل منصب الرئيس الحادي والثلاثين للولايات المتحدة للمدة من عام ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ خلال فترة الكساد الكبير. شغل هوفر منصب وزير التجارة في عشرينات القرن العشرين، وأدخل أفكار الكفاءة في العصر التقدمي إلى مجتمع الأعمال وقدم الدعم الحكومي لقرارات التوحيد القياسي والكفاءة والتجارة الدولية. تولى هوفر الرئاسة في عام ١٩٢٩، إلا أن الكساد الكبير أفسد برامجه الطموحة، وكان الكساد يزداد سوءا كل عام رغم التدخلات الكبيرة التي قام بها في الاقتصاد. هُزم هوفر هزيمة منكرة في انتخابات عام ١٩٣٢ من قبل المرشح الديمقراطي فرانكلين روزفلت، وقضى بقية حياته كمحافظ يندد بالحكومة الكبيرة والليبرالية والتدخل الاتحادي في الشؤون الاقتصادية، وكثيرا ما استغل الديمقراطيون سجله في فترة الكساد لمهاجمة المحافظين وتبرير عمليات تنظيم الاقتصاد. للمزيد ينظر:
https://www.britannica.com/biography/Herbert-Hoover .

(30) Próchnik, Op,Cit.,PP.42-59.

(31) Andrzej Albert, Najnowsza historia Polski 1914-1993 Tom 1, Świat Książki, Warszawa,1995,pp.59-69;Drozdowski,Op,Cit.,PP.27-67.

(32) M.M. Drozdowski, Ignacy Jan Paderewski. Zarys biografi i politycznej, Warszawa, 1979, PP. 107-142

(33) Drozdowski, Ignacy Jan Paderewski. Zarys biografi i politycznej, Op,Cit.,SS.107-142.

(34) Ibid.

(35) Baranowski, Op,Cit.,PP.51-72.

(36) Drozdowski, Ignacy Jan Paderewski. Zarys biografi i politycznej, Op,Cit.,PP.107-142.

(37) Baranowski, Op,Cit.,SS.51-72; Albert, Op,Cit., ,pp.59-69.

(38) Drozdowski, Ignacy Jan Paderewski. Zarys biografi i politycznej, Op,Cit.,SS.107-142.

(39) Próchnik, Op,Cit.,SS.42-59.

(40) Próchnik, Op,Cit.,SS.42-59.

(41) Quoted in: J. Piłsudski, Op. Cit., PP. 30-183.

(42) Quoted in: J. Piłsudski, Op. Cit., PP. 30-183.

(43) Bartoszewicz, Op. Cit., PP. 134-145.

(44) J. Piłsudski, Op. Cit., ,PP. 58-59; Drozdowski, Józef Piłsudski, SS. ٢٧-٦٧.

(45) Bartoszewicz, Op. Cit., PP. 134-145.

(46) Próchnik, Op,Cit.,PP.٣١-٥٣.

(47) Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,PP. ٢٧-٦٧.

(48) Drozdowski, Ignacy Jan Paderewski, Op,Cit.,PP.107-142.

(49) Ibid; Albert, Op,Cit., ,pp.59-69.

(50) Quoted in : Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,PP. ٢٧-٦٧.

(51) Próchnik, Op,Cit.,PP.٣١-٥٣; Albert, Książki, Op,Cit., ,pp.59-69.

(٥٢) **دريان بول غيزلان كارتون دي فيارت (١٨٨٠ - ١٩٦٣)** : كان ضابطاً في الجيش البريطاني مولودًا من والدين بلجيكيين وأيرلنديين. وقد مُنح وسام صليب فيكتوريا، وهو أعلى وسام عسكري يُمنح للبسالة "في مواجهة العدو" في العديد من بلدان الكومنولث. شارك في حرب البوير ، الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية. أصيب برصاصة في الوجه والرأس والمعدة والكاحل والساق والورك والأذن. نجا من حادثين للطائرة. هرب من معسكر أسرى الحرب ؛ وقطَعَ أصابعه عندما رفض الطبيب بترها. وفي وصفَه لتجاربه في الحرب العالمية الأولى، كتب: "بصراحة لقد استمتعت بالحرب".للمزيد ينظر:

(53) Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,SS. ٢٧-٦٧.

(54) Albert, Książki, Op,Cit., ,pp.59-69; moraczewski, Op. Cit., S. 45-82.

(55) Quoted in : Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,SS. ٢٧-٦٧.

(56) Quoted in : Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,SS. ٢٧-٦٧.

(57) Ibid.

(58) Quoted in : J. Piłsudski, Op. Cit., SS. 30-183.

(59) Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,SS. ٢٧-٦٧.

(60) Quoted in : J. Piłsudski, Op. Cit., SS. 30-183.

(61) Quoted in : Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,SS. ٢٧-٦٧.

(62) Próchnik, Op,Cit.,SS.٣١-٥٣; Albert, Książki, Op,Cit., ,pp.59-69.

(63) Drozdowski, Ignacy Jan Paderewski. Zarys biografi i politycznej, Op,Cit.,SS.107-142.

(64) M. Tarnowska, Przyszłość pokaże, Wspomnienia, Łomianki, LTW, Warszawa, 2012,PP.81-98.

(65) Tarnowska, Op,Cit. ,PP.81-98

(66) Quoted in : Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,PP. ٢٧-٦٧.

(67) Quoted in : J. Piłsudski, Op. Cit., PP. 30-183.

(68) Ibid.

(69) Kazimierz Świtalski, Diariusz. Uzupełnienie z lat 1919–1932, przedmowa i przygotowanie do druku P. Duber, W. Suleja, Warszawa, 2012, PP. 35-89.

(70) Ibid.

(71) Świtalski,Op,Cit.,PP. 35-89.

(72) Próchnik, Op,Cit.,PP.٣١-٥٣.

(73) Świtalski,Op,Cit.,PP. 35-89.

(74) Ibid.

(75) Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,PP. ٢٧-٦٧.

(76) A. Garlicki, Życie gospodarcze Polski w latach 1918–1939, w: Z dziejów Drugiej Rzeczypospolitej, red. Warszawa 1986,PP.134-171.

(77) Ibid. Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,PP. ٢٧-٦٧.

(78) Świtalski,Op,Cit.,PP. 35-89.

(٧٩) **كازيميرز سوسنكوفسكي (١٨٨٥-١٩٦٩) :** ولد ١٩ تشرين الثاني ١٨٨٥ في أروندل في وارسو، كان نبيلًا ثريًا وصاحب عدة قرى في وارسو، نشأ في القسم الروسي لبولندا، واصبح مناضلاً بولنديًا منذ نعومة أظافره وذلك عندما انتمى للحزب الاشتراكي البولندي من أجل استقلال بولندا، كان شخصية سياسية كبيرة وقائد بارع، أصبح جنرالًا، ودبلوماسيًا، ومهندسًا معماريًا، وأثبت ذلك على وجه الخصوص للمساهمات التي عملها خلال الحرب البولندية السوفيتية وحتى في الحرب العالمية الثانية، وبعد وفاة الجنرال فلاديسلاف سيكورسكي في تموز ١٩٤٣، أصبح سوسنكوفسكي القائد العام للقوات المسلحة من القوات المسلحة البولندية، وكان سوسنكوفسكي مثقف ومحب للفن والأدب والفلسفة، ولغوي عرف اللاتينية، اليونانية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإيطالية و الروسية ، توفي في وارسو في ١١ تشرين الأول عام ١٩٦٩ . للمزيد ينظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Kazimierz_Sosnkowski.

(80) Garlicki,Op,Cit.,SS. 134-171.

(81) Quoted in : J. Piłsudski, Op. Cit., SS. 30-183.

(82) Garlicki,Op,Cit.,SS. 134-171.

(83) Garlicki,Op,Cit.,SS. 134-171.

(84) Świtalski,Op,Cit.,SS. 35-89 ; Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,SS. ٢٧-٦٧.

(85) Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,SS. ٢٧-٦٧.

(86) Garlicki,Op,Cit.,SS. 134-171.

(87) Świtalski,Op,Cit.,SS. 35-89.

(88) Quoted in: Drozdowski, Józef Piłsudski, Op,Cit.,SS. ٢٧-٦٧.

(٨٩) تم اعتماد الدستور في ١٧ اذار ١٩٢١ ، قبل ثلاثة أيام من الاستفتاء الحاسم في سيليزيا العليا والذي كانت نتائجه تحديد ما إذا كانت هذه المنطقة الصناعية المهمة ستذهب إلى بولندا أوالمانيا . كما يعتبر تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ التاريخ الرمزي الذي استعادت فيه بولندا استقلالها، ومع ذلك ، استمرت عملية إرساء الأسس القانونية للدولة التي ولدت من جديد لعدد من السنوات. كان من بين لأشياء الرئيسية وضع دستور. في وقت مبكر من شباط ١٩١٩ ، الغرفة الواحدة مجلس النواب التشريعي اعتمد (البرلمان) المنتخب في كانون الثاني من نفس العام ما يسمى بالدستور الصغير والذي حدد في الوقت الحالي مبادئ التشغيل الأساسية لمؤسسات الدولة البولندية استمر العمل على وضع دستور جديد. صاغه مؤلفوه جزئيًا على غرار القوانين الدستورية الفرنسية لعام ١٨٧٥. ويُذلت الجهود لضمان أن القانون الأساسي يوفر نطاقًا واسعًا من الحريات المدنية.للمزيد ينظر الملحق رقم ٢ :

KONSTYTUCJA RZECZYPOSPOLITEJ POLSKIEJ, https://polishfreedom.pl/en/document/konstytucja-marcowa.

(90) Świtalski,Op,Cit.,SS. 35-89.

(٩١) **معاهدة رابالو** : هي اتفاقية وقعت في ١٦ نيسان ١٩٢٢ بين الجمهورية الألمانية وجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية والتي بموجبها تخلى كل مطالبة إقليمية ومالية ضد الآخر بعد معاهدة بريست ليتوفسك والحرب العالمية الأولى. كانت بولندا دائما دولة محاصرة بين عملاقين أحدهما مادي وتكنولوجي والآخر بشري ولهذا كان الروس يسعون دائما إلي التغول علي بولندا ، فيما كانت ألمانيا تأمل في البداية في متابعة التغييرات السلمية لمعاهدة فرساي، وكان هدفها الإقليمي الرئيسي هو استعادة أجزاء معينة من غرب بولندا، وبعد فشل الموقف التصالحي مع بولندا عام ١٩١٩، دفعها إلى فرض حصار اقتصادي على بولندا في كانون الثاني ١٩٢٠، إلا أن الحصار ايضاً فشل في احداث التغييرات المطلوبة، وأدى إلى خسائر فادحة لرجال الأعمال الألمان، وقد قامت روسيا بالإقرار في هذه المعاهدة بأنها سوف تعارض أي إجراء يخفض من مساحة الأرض التي كانت قائمة قبل عام ١٩١٤ (وخاصة في بولندا). في المجال العسكري طلبات روسيا من ألمانيا ضمان مساهمة ألمانيا في إسقاط الحكومة البولندية بالإضافة إلي تحديث الجيش السوفيتي الناشيء ومده بتكنولوجيا السلاح التي لم يكن يعرف عنها شيئا، فيما كانت طلبات ألمانيا تتلخص في تحدي إملاءات معاهدة الصلح في فرساي والحصول علي مجال لتجربة نظم أسلحتها بعيدا عن قيود المعاهدة. للمزيد ينظر:

Gordon H. Mueller, "Rapallo Reexamined: A New Look at Germany's Secret Military Collaboration with Russia in 1922," Military Affairs, 1976, PP. 9-187.

(92) Cisek Janusz , Jędrzejewicz Wacław, Kalendarium Życia Józefa Piłsudskiego

1867-1935. Tom I-IV, Wydawnictwo LTW, Kraków–Łomianki , 2007,SS. 143-158.

(93) J. Piłsudski, Op. Cit., S. 30-183.

(94) Quoted in: Baranowski, Op,Cit.,SS.51-72.

(95) Ibid; Janusz , Wacław, Op. Cit., SS. 143-158.

(96) Quoted in : Janusz , Wacław, Op. Cit., SS. 129-158.

(97) Ibid.

(98) Baranowski, Op,Cit.,SS.51-72.

(99) Quoted in ; Janusz , Wacław, Op. Cit., SS. 143-158.

(100) Świtalski,Op,Cit.,SS. 35-89.

(101) Janusz , Wacław, Op. Cit., SS. 143-158 ; Baranowski, Op,Cit.,SS.51-72; J. Piłsudski, Op. Cit., S. 30-183.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر باللغة البولندية

1. Adam Próchnik, Pierwsze piętnastolecie Polski niepodległej zarys dziejów politycznych, Państwowe Wydawn. Nauk, Warszawa,1983.
2. A.Garlicki, Życie gospodarcze Polski w latach 1918-1939, w: Z dziejów Drugiej Rzeczypospolitej, red. Warszawa, 1986.
3. A. Próchnik, Pierwsze piętnastolecie Polski niepodległej (1918-1933), Warszawa 1983 .
4. Andrzej Albert, Najnowsza historia Polski 1914-1993 Tom 1, Świat Książki, Warszawa,1995.
5. Cisek Janusz , Jędrzejewicz Wacław, Kalendarium Życia Józefa Piłsudskiego 1867-1935. Tom I-IV, Wydawnictwo LTW, Kraków–Łomianki , 2007.
6. Gordon H. Mueller, "Rapallo Reexamined: A New Look at Germany's Secret Military Collaboration with Russia in 1922," Military Affairs, 1976.
7. H. Bartoszewicz, Dzieje pierwszych dwudziestu miesięcy II Rzeczypospolitej czy
8. monografi a gabinetu Leopolda Skulskiego?, „Dzieje Najnowsze” 2008.

9. Marian Marek Drozdowski, Józef Piłsudski Naczelnik Państwa Polskiego 14 Xi 1918–14 Xii 1922 , Warszawa,2017.

10. M.M. Drozdowski, Ignacy Jan Paderewski. Zarys biografi i politycznej, Warszawa, 1979.

11. M. Tarnowska, Przyszłość pokaże, Wspomnienia, Łomianki, LTW, Warszawa, 2012.

12. J. Piłsudski, Pisma zbiorowe, , Warszawa, 1937, .

13. jędrzej moraczewski, Przewrót w Polsce, Wstęp i opracowanie: Tomasz Nałęcz, Muzeum Historii Polski, Warszawa, 2015,SS.٤٥–82.

14. Jerzy Gaul, Upojenie wolnością" i społeczne oraz gospodarcze uwarunkowania odbudowy państwa polskiego w czasie rządów Naczelnika Państwa Józefa Piłsudskiego 1918–1922, Dzieje Najnowsze, Rocznik LI , 2019.

15. Kazimierz Świtalski, Diariusz. Uzupełnienie z lat 1919–1932, przedmowa i przygotowanie do druku P. Duber, W. Suleja, Warszawa, 2012.

16. Krzysztof W. Mucha przypisuje błędnie te słowa Piłsudskiemu. K.W. Mucha, Parlament Polski w opinii Józefa Piłsudskiego 1918–1930, Acta Universitatis Lodziensis. Folia Historica" 2001.

17. W. Baranowski, Rozmowy z Piłsudskim 1916–1931, Warszawa, 1990.

ثانياً: الموسوعات العلمية

18- https://www.britannica.com/biography

19-KONSTYTUCJA RZECZYPOSPOLITEJ POLSKIEJ,

20- https://polishfreedom.pl/en/document/konstytucja-marcowa

21-https://en.wikipedia.org/wiki/_ .